



الدرس الخامس: مظاهر الأزمة في البلاد التونسية في القرن التاسع عشر

المادة: تاريخ وجغرافيا | المستوى: السنة السادسة ابتدائي (برنامج تونس)

□ أهداف الدرس التعليمية والتاريخية:

- تعرّف مظاهر الأزمة السياسية وتدهور نظام الحكم المطلق في الإيالة التونسية خلال القرن 19م.
- تحليل الأزمة المالية الشديدة، ظاهرة الاختلاس، وتراكم الديون الخارجية وتأسيس الكومسيون المالي (1869م).
- دراسة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تراجع الفلاحة وانكسار الحرف التقليدية وصناعة الشاشية.
- فهم أسباب ومسار ثورة علي بن غداهم (1864م) وتداعيات القمع البيلي والاستعماري.

1. مظاهر الأزمة السياسية وتدهور نظام الحكم المطلق

شهدت البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر تفاقماً حاداً في الأزمة السياسية الهيكلية؛ حيث استمر الحكم المطلق للبايات الحسينيين دون وجود قوانين أساسية أو مؤسسات دستورية تحدّ من سلطات الباي أو تضبط صلاحياته وتلزمه بالعدل. وقد أدى هذا الاستبداد وغياب الرقابة القانونية إلى انتشار الفساد الإداري والتكالب على المناصب والنفوذ والمال داخل البلاط البيلي بارادو.

كما اتسمت هذه الفترة بعدم الاستقرار في إدارة شؤون الدولة، وتلاحق الصراعات والأزمات الداخلية، وتهميش مصالح الرعية وعامة الشعب. ونتج عن ذلك ضعف شديد في هيئة السلطة المركزية، مما جعل الإيالة التونسية عرضة للضغوطات والتدخلات الأجنبية المستمرة من قبل القوى الاستعمارية الأوروبية (وخاصة فرنسا، بريطانيا، وإيطاليا).



شكل 1: ثورة علي بن غزاهم والانتفاضة الشعبية بالوسط والغرب التونسي (1864م)

2. الأزمة المالية الشديدة، ظاهرة الاختلاس وتأسيس الكومسيون المالي (1869م)

ترافقت الأزمة السياسية بعجز مالي هيكلي غير مسبوق في خزينة الدولة التونسية. وتعود أسباب هذا العجز المالي الحاد إلى النفقات الاستهلاكية المفرطة والبدخ في البلاط، وسوء التصرف واختلاس الأموال العامة من قبل كبار المسؤولين والوزراء (وعلى رأسهم الوزير محمود بن عباد والوزير الأكبر مصطفى خزندار اللذان اختلسا ملايين الريالات وهرباها إلى البنوك والدول الأوروبية).

ولسّد هذا العجز المتفاقم، لجأت الحكومة التونسية إلى الاقتراض المكثف والمتهور من البنوك والمؤسسات المالية الأوروبية بشروط مجحفة وفوائد ربوية عالية جداً. وأمام العجز الشامل عن سداد أقساط الديون المتركمة، فرضت الدول الأوروبية الدائنة (فرنسا، بريطانيا، إيطاليا) على محمد الصادق باي سنة 1869م إحداث «الكومسيون المالي الدولي» (La Commission Financière Internationale)، والذي أخذ على عاتقه مراقبة ميزانية ومداخل الإيالة التونسية واستخلاص الديون لصالح الأوروبيين، مما شكل سلباً خطيراً ومباشراً للسيادة الوطنية التونسية.



شكل 2: اجتماع وزراء الباي مع الدبلوماسيين الأوروبيين وتأسيس الكومسيون المالي الدولي (1869م)

3. الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتراجع الفلاحة والحرف التقليدية

انعكست الأزمة السياسية والمالية بشكل مباشر وقاسٍ على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعامة الشعب التونسي؛ حيث تدهور الإنتاج الفلاحي تدهوراً خطيراً بفعل سنوات الجفاف المتعاقبة، وتواتر الأوبئة والمجاعات الشديدة (مثل مجاعة 1867 - 1868م)، وإهمال الفلاحين لأراضيهم الزراعية جراء الجباية والضرائب المرتفعة. وعلى الصعيد الصناعي والحرفي، عانت الحرف التقليدية التونسية (وعلى رأسها صناعة الشاشية والنسيج والجلد) من الكساد الحاد والإفلاس؛ وذلك بسبب تدفق المنتجات والأقمشة الأوروبية المصنعة والرخيصة التي أغرقت الأسواق المحلية إثر المعاهدات التجارية المجحفة مع الدول الأجنبية. ونتج عن ذلك تضرر آلاف الحرفيين والتجار التونسيين، وانتشار البطالة والبؤس والفقر في القرى والمدن.



شكل 3: تراجع الحرف التقليدية وصناعة الشاشية بأسواق العاصمة تونس في القرن 19م

4. ثورة علي بن غداهم (1864م) وقمع الحركة الانتفاضية

لمواجهة العجز المالي المتزايد وسداد الديون الأجنبية، قرر محمد الصادق باي بمقتراح من وزيره مصطفى خزندار سنة 1864م مضاعفة ضريبة الشخصية المعروفة بـ «المجبة» (الإعانة) من 36 ريالاً إلى 72 ريالاً سنوياً على كل فرد تونسي، وتعميمها على جميع المناطق.

وأثارت هذه الخطوة المجحفة موجة غضب حاشدة اندلعت إثرها ثورة شعبية وقبلية عارمة بالوسط والغرب والساحل التونسي تحت قيادة المناضل «علي بن غداهم» (الذي بايعته القبائل بـ «باي الشعب»). ورفعت الثورة شعارات صريحة ومباشرة: «لا مجبة، لا دستور، لا ملوك».

غير أن السلطة البيئية واجهت الثورة بالسعي لتفرقة القبائل وإثارة الفتنة بينها، ثم القمع العسكري الشديد بإرسال المحلات العسكرية، والتمثيل بالثوار والجلد والشنق والنفي ونهب الممتلكات. وأدى قمع الثورة إلى استنزاف طاقات البلاد وتعميق مظاهر الأزمة الشاملة التي مهدت للاحتلال الفرنسي سنة 1881م.

جدول ملخص لمظاهر الأزمة في تونس خلال القرن 19م

ميدان الأزمة	أهم المظاهر والأسباب	النتائج والتداعيات التاريخية
الأزمة السياسية والمالية	الحكم المطلق والاستبداد، اختلاس الأموال العامة (ابن عياد وخزندار)، والتبذير.	الاقتراض الخارجي المتهور، وفرض الكومسيون المالي الدولي (1869م) وسلب السيادة المالية.
الأزمة الاقتصادية والاجتماعية	تراجع الفلاحة (الجفاف والمجاعة)، تدهور الشاشية والحرف أمام البضائع الأوروبية.	إفلاس التجار والحرفيين، انتشار الفقر والأوبئة، وإثقال كاهل الشعب بالضرائب.
الأزمة الشعبية والانتفاضات	مضاعفة ضريبة المجبة (من 36 إلى 72 ريالاً) سنة 1864م على أهالي الإيالة.	اندلاع ثورة علي بن غداهم (1864م)، القمع البيلي القاسي وتعميق الأزمة الشاملة.

تم إعداد هذا المستخلص المطبوع وفق برنامج مادة التاريخ بالسنة السادسة ابتدائي بتونس - موقع تعليمتن